Document n°4 الأستاذة الكمومي سعاد

الفصل السادس

العولمة

أولاً- مفهوم العولمة:

لقد كُتب الكثير عن العولمة في الآونة الأخيرة، وعُقدت ندوات ومؤتمرات عديدة حولها تناولت مفهومها وجوانبها وأبعادها المختلفة. وانتشر استخدام مفهوم العولمة بين المثقفين في العالم بشكل واسع، إلا أن الغموض ما زال يحيط به، وخاصةً للعولمة جوانب متعددة اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية، ولكن يمكن القول إن الجانب الاقتصادي للعولمة واضح أكثر من بقية الجوانب الأخرى حتى الآن، كما أن هناك خلطاً بين العولمة والعالمية عند البعض وهذا يقلل من وضوح مفهوم العولمة.

وفيما يتعلق بتاريخ جذور العولمة فهو قديم إذ تثبت كتب التاريخ أن فكرة توحيد العالم وفق نظام عالمي واحد يعود إلى العديد من شخصيات الحضارات الأخرى.

وعلى سبيل المثال دعا الملك الفرعوني "أخناتون" إلى تكوين دولة عالمية تخضع لقانون واحد.

ويرى البعض أن العولمة خرجت من رحم الفكر اليوناني القديم الإغلاطوني والأرسطي وكانت مقابل فكرة دولة المدنية، حيث نادى الرواقيون بفكر سياسي على أساس فكرة "الدولة العالمية" ولها حاكم وقانون واحد.

كما أن لدعوة لتوحيد العالم ارتبطت بالديانات الغارقة في القدم. فالعالم في الفكر الديني هو عبارة عن وحدة واحدة وبدون حدود فاصلة.

وكان الإسلام في مقدمة الديانات التي دعت الشعوب والقبائل للتعارف والتقارب والتوحد. ولكن عندما تدعو الديانات السماوية الشعوب للوحدة والتعاون تدعوهم من أجل مصلحتهم جميعاً. في حين دعوة الدول لفتح الأسواق وإزالة الحواجز التي تعيق حركة البضائع في ظل الفجوة الواسعة بين الدول الغنية والفقيرة ما هو إلا لتحقيق مصالح قلة من الأغنياء ليزدادوا غنى.

وبذلك تصبح العولمة مصطلحاً جديداً لمفهوم قديم، شاركت فيه بعض الحضارات الأخرى بجانب الحضارة الغربية الحديثة(١).

وقويت جذور العولمة في الماضي بظهور الثورة الصناعية ونشأة النظام الرأسمالي نفسه، وبالتحديد الرأسمالية الأوربية وخروجها من الأسواق الوطنية إلى الأسواق العالمية في المستعمرات للسيطرة على أسواق بلدان العالم الثالث وظهور الشركات المتعددة الجنسيات.

ولم يكن لمفهوم العولمة أي وجود قبل منتصف عقد الثمانينات من القرن العشرين. وأشار قاموس اكسفورد للكلمات الإنكليزية واصفاً إياه بأنه من الكلمات الجديدة التي برزت في بداية التسعينات من القرن الماضي. وبعد ذلك أصبح مفهوم العولمة من أكثر المصطلحات تداولاً في العالم في الغرب والشرق والشمال والجنوب، وعند مختلف فئات الناس، والتخصصات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية.

وإن الخلط بين مفهوم العولمة والعالمية واستخدام أحد المفهومين محل الآخر يزيد مفهوم العولمة غموضاً. فالعولمة لا تعترف بالدولة أو الوطنية أو القومية، وتقوم على الهيمنة وسيادة الأغنياء، بينما العالمية تكرس التواصل بين البشر لتحقيق أهداف مادية ومعرفية

---

(١) مجلة الوعي الإسلامي- العدد ٤٠٨- الكويت- ١٩٩٩.

لكافة البشر، وترفد الخصوصيات والهويات المختلفة وتثريها. ويفرق المفكر الفرنسي "جان بودريار" بين المفهومين في أن العولمة تخص السوق والسياحة والتكنولوجيا والمعلوماتية، في حين تختص العالمية بحقوق الإنسان والحريات الثقافية الديمقراطية ويتم الخلط المتعمد أحياناً لإضفاء بعض صفات العالمية على العولمة أو استخدامها لمفرداتها. ويعبر عن ذلك كل من سمير أمين و "روجيه غارودي" المفكر الفرنسي. فالعولمة عند سمير أمين مفهوم مزدوج وخبيث "حيث يستمر التشدق بالأخلاق والحق والعدالة من أجل تقنيع الدفاع الوقح عن المصالح المستترة". ويرى غارودي أن معاني الكلمات قد شُوهت، "حيث صرنا نطلق كلمة تقدم على انحراف أعمى يؤدي إلى تدمير الإنسان والطبيعة، ونطلق أيضاً كلمة "الحرية" "على نمو اقتصادي بلا غاية، ينتج بإيقاع متسارع أي شيء، سواء كان مفيداً أو غير مفيد، مؤذياً أو حتى مميتاً، كالأسلحة والمخدرات".

أما فيما يتعلق بتعريف العولمة فهو أمر شائك وحتى الآن لا يوجد تعريف واحد ومحدد لهذه الظاهرة التاريخية الجديدة التي لم تتضح كل جوانبها وحقائقها بعد. وفي الواقع من الصعب حصر وتحديد العولمة بتعريف واحد مهما كان شاملاً ودقيقاً. فالعولمة تأخذ أكثر من شكل أو صيغة. ويمكن التمييز بين العولمة الاقتصادية والعولمة الاجتماعية والعولمة الثقافية والعولمة السياسية، فكل واحد منها تختلف في مضامينها وحضورها على أرض الواقع ومظاهرها[1].

وربما يكون تعريف رونالد روبرتسون أقدم تعريف للعولمة "إذ يؤكد أن العولمة هي اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش". وتسارعت حركة انكماش العالم في العقد الأخير من القرن العشرين بمعدلات مذهلة، وساهم في ذلك

(١) مجلة عالم الفكر - المجلد الثامن والعشرون - العدد الثاني - أكتوبر /ديسمبر ١٩٩٩.

التطورات العلمية والمعلوماتية. وأصبح العالم يقترب من بعضه يوماً بعد يوم.

وتقلصت المسافات الجغرافية وتقلصت معها أيضاً المسافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. ويرى رونالد برتسون أن وعي العالم بالانكماش لا يقل أهمية عن الانكماش الفعلي للعالم. لا بل أن وعي الناس بأن العالم ينكمش، ويقترب من بعضه يعني أن العولمة قد أصبحت حقيقة معاشة في الواقع والوعي.

وعرّف مالكوم واترز مؤلف كتاب العولمة "بأن العولمة هي كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو من دون قصد إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد".

ويمكن تعريف العولمة "بأنها الحركة النشطة والحرة والمتسارعة للمبادلات العالمية، المالية والتجارية، وإلغاء الحدود والحواجز التشريعية والجمركية وغيرها أمام حركة تنقل السلع ورؤوس الأموال، ويمثل تطور الأنترنت والتجارة عبر هذه الشبكة العالمية ظاهرة جديدة من ظواهر عولمة الاقتصاد".

ويمكن تعريف العولمة أيضاً بأنها نمط سياسي واقتصادي وثقافي لنموذج غربي متطور خرج بتجربته عن حدوده لعولمة الآخر بهدف تحقيق أهداف وغايات فرضها التطور المعاصر.

وهناك العشرات من التعريفات الأخرى للعولمة، ولكن كما ذكرنا للعولمة جوانب عديدة.

ثانياً- العولمة الاقتصادية:

يعد الجانب الاقتصادي من أبرز مجالات العولمة، وترتكز العولمة الاقتصادية على حرية السوق وإزالة الحواجز وفتح أبواب

التبادل التجاري على مصراعيها دون أي عوائق، وتكوين التكتلات الاقتصادية الكبرى على الرغم من بقاء الحدود السياسية[1].

وفي هذه المرحلة تعد المظاهر الاقتصادية للعولمة هي الأكثر وضوحاً واكتمالاً على أرض الواقع من العولمة السياسية والثقافية. لذلك نلاحظ أن هناك تلازماً بين العولمة والعولمة الاقتصادية. علماً أن العولمة ليس عولمة اقتصادية فقط.

منذ بداية التسعينات في القرن الماضي وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق وسيادة النظام الرأسمالي تقاربت النظم الاقتصادية العالمية أكثر من أي وقت مضى. وأصبحت تحكم الاقتصاد العالمي شركات عالمية مهيمنة على الاقتصادات الوطنية والإقليمية والدولية. وأصبحت هذه الشركات متحررة من سلطة الدول إلى حد كبير، لا بل أصبحت بلا وطن حيث تتوزع فروعها في دول وقارات عديدة، وأصبحت هذه الشركات لا تؤمن بتدخل الدول في نشاطاتها، وخاصة في مجال انتقال البضائع ورأس المال والخدمات. وأصبحت هذه الشركات تتفنن بطرق التهرب من دفع الضرائب، واستفزاز الدول والحكومات لتقديم كل التسهيلات اللازمة لها لكي تقبل بالاستثمار في تلك الدول، ولن تتردد لحظة واحدة بنقل استثماراتها ومصانعها وأموالها من أي دولة إلى دولة أخرى إذا كانت مصلحتها تتطلب ذلك، حتى لو تطلب ذلك انهيار اقتصاد دولة ما. لا بل هناك مشاريع دمج علاقة بين الشركات العالمية الكبرى بهدف تقليل كلفة الإنتاج إلى أقصى مدى ممكن مستفيدة من تقدم التكنولوجيا والاتصالات ولو كلف هذا الاندماج تصريح ملايين العمال.

وتتركز نشاطات الشركات العملاقة (العابرة للقارات) في ثلاث مناطق اقتصادية عالمية كبرى هي أمريكا الشمالية، وأوروبا، وجنوب شرق آسيا والصين واليابان. ويتركز في هذه المناطق الثلاث

(١) مجلة الوعي الإسلامي- العدد ٤٠٨- مرجع سابق.

نحو ٢٠ تريليون دولار. ويبين الشكل (٤٥) النمو الاقتصادي في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبلدان النامية بين عامي ١٩٩١-١٩٩٦.

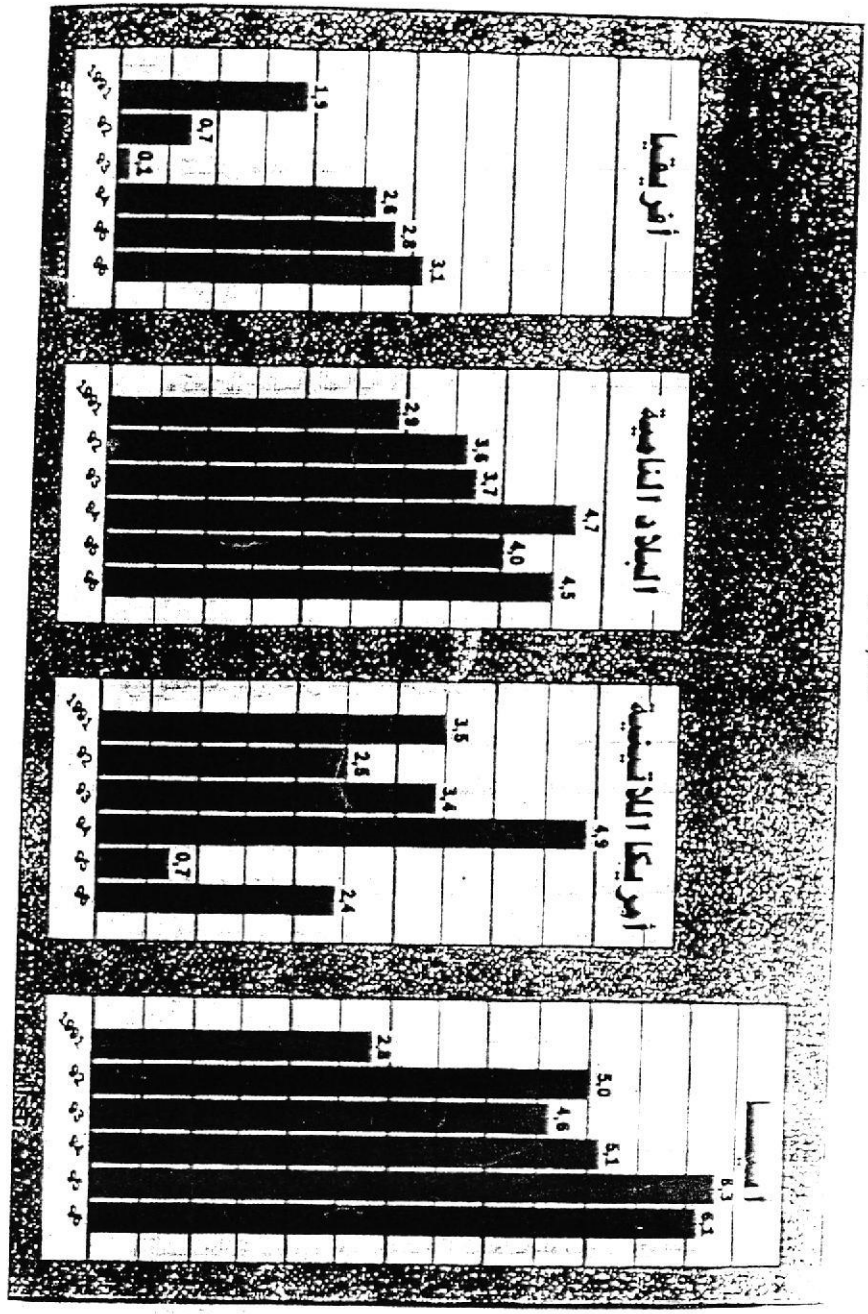
وتشكل منظمة التجارة العالمية الحرة إحدى أركان العولمة الاقتصادية الهامة.

فهي التي تتولى إدارة العالم تجارياً. وقرارات المنظمة ملزمة لجميع دول العالم.

وتعد العولمة المالية التي هي أكثر النشاطات الاقتصادية عولمة، وخاصة في عقد التسعينات من القرن العشرين حيث قامت أسواق مالية عابرة للقارات وخارجة عن سيطرة الدول. وتنجز معاملاتها بحرية وبسرعة مخيفة وعلى مدار الساعة في مختلف بلدان العالم. وقد زادت الأوراق المالية الخارجة عن السيطرة المباشرة للدول من ٥٠٠ مليار دولار عام ١٩٧٨ إلى ٢ تريليون دولار عام ١٩٨٨، وارتفعت إلى أكثر من ٤ تريليونات دولار عام ١٩٩٨.

لقد أصبحت الأسواق المالية العالمية تتأثر صعوداً أو هبوطاً بالأحداث المالية في الأسواق المالية العالمية. وعلى سبيل المثال في حال خفضت دولة ما عملتها لأسباب داخلية بنسبة بسيطة لأسباب داخلية ولو كانت هذه الدولة دولة آسيوية صغيرة فيمكن أن تتسبب بإحداث انهيارات مالية في دول كثيرة، ويمكن أن تسبب الخسائر لملايين المستثمرين في مختلف بلدان العالم وخلال لحظات، ويمكن أن تؤثر في قرارات صندوق النقد الدولي ومؤسسة موديزي، والتي هي من أهم مؤسسات العولمة الاقتصادية الخفية.

لقد أسقط الاقتصاد الجغرافيا أمام شاشة الكمبيوتر والأنترنت. ويُعتقد أن النظام الرأسمالي هو الأصلح، وبأنه سيجلب الرفاهية والسعادة للجميع. وهكذا تم تصوير العولمة الاقتصادية بشكلها الوردي، وخاصة بعد انهيار الاقتصاد الاشتراكي.



(٤٥) الشكل

ثالثاً– العولمة الاجتماعيـــة:

انطلاقاً من المنافسة المعولمة التي أصبحـــت تطحـــن النـــاس طحنـــاً، وتهدد التماسك الاجتماعي، وتعمـــل علـــى تعميـــق التفـــاوت فـــي توزيـــع الدخل والثروة بين الناس في الـــدول الفقـــيرة والغنيـــة علـــى حـــ ـــواء. وعلى مستوى دول العالم هناك نحـــو أكـــثر مـــن ٨٠ دولـــة ـ ـــثل ١٩٥ دولة في العالم لا يزيد معـــدل دخـــل الفـــرد فيـــها عـــن ٤٠٠ دولار سنوياً. في حين بلغ الفقر حداً لا يطاق فـــي الثلاثيـــن دولـــة الأكـــثر فقـــراً في العـــالم.

لم تفلح الليبراليـــة الجديـــدة المتطرفـــة فـــي تحقيـــق معـــدلات نمـــو مرتفعة، وتقليص البطالة، ورفـــع المســـتوى المعيشـــي كمـــا وعـــدت، ولا حتى لم تستطيع أن تحافظ على المعدلات التي كـــانت موجـــودة قبـــل عقـــد التسعينات من القرن العشرين، بـــل تدهـــورت الأحـــوال والقـــوة الشـــرائية لكثـــير مـــن الفئـــات الاجتماعيـــة، وازدادت نســـبة البطالـــة والفقـــر، وتراجعت المكاسب الاجتماعية القديمـــة، وتـــم تخفيـــض الأجـــور وزيـــادة ســـاعات العمـــل. ونتيجـــة الخصخصـــة وعمليـــات الاندمـــاج للشـــركات الكبرى تم الاستغناء عـــن ملايـــين العمـــال بـــهدف تقليـــل كلفـــة الإنتـــاج ورفع قدرة المنافسة وتحقيـــق الأربـــاح. وعلـــى ســـبيل المثـــال ســـرحت شـــركة جـــنرال موتـــرز ٢٠ ألـــف عـــامل، و١٠ آلاف كـــادر، وألغـــت الصناعة الحربية الأمريكية بعـــد انتـــهاء الحـــرب البـــاردة نحـــو نصـــف مليون فرصة عمل. ويتعين على شـــركة الاتصـــالات الألمانيـــة تصريـــح نحو مائة ألف مستخدم حتـــى تســـتطيع المنافســـة فـــي الســـوق العالميـــة. وفي بريطانيا تم إلغاء ١١٣ ألف فرصـــة عمـــل منـــذ خصخصـــة شـــركة الاتصالات في عـــام ١٩٨٤، وتـــم التخطيـــط لتســـريح ٣٦ ألـــف عـــامل

حتى عام ٢٠٠٠، وبذلك تكون قد سرحت نحو نصف عمالها. وقس على ذلك معظم الدول الرأسمالية[1].

وفي عام ١٩٩٥ أعلنت وزارة العمل الأمريكية بأن عدد العاطلين عن العمل يبلغ سبعة ملايين عامل. وقد علق الاقتصادي "لسترثارو" قائلاً: يجب أن نضيف إلى هؤلاء ستة ملايين آخرين يرغبون في العمل إلا أنهم تخلوا عن البحث عن فرصة عمل لفقدانهم الأمل في ذلك.

ويضاف ٤,٥ ملايين عامل آخرين مجبرين على العمل لبعض ساعات النهار فقط. وسترتفع نسبة العاطلين عن العمل إلى ٢٨%، إذا أخذنا بالحسبان نحو ١٠,١ مليون عامل ومستخدم يعملون بعقود مؤقتة، و ٨,٣ مليون يعملون لحسابهم الخاص غالبيتهم جامعيون. ويحصل خمس العاملين على أجور هي دون المستوى الرسمي للفقر حسب قول منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة.

وقد علقت صحيفة نيويورك تايمز قائلة "إن معدل بطالة منخفضاً لا يعني كثيراً عندما يُسرّح عامل يحصل على أجر يبلغ ١٥ دولاراً في الساعة، ويتحول إلى عمل آخر يحصل فيه على نصف هذا الأجر فقط".

إن المسؤول عن ضياع فرص العمل وتدهور الأجور ليس صناديق الاستثمار والمؤسسات الصناعية فقط. وإنما الحكومات الوطنية. حينما تقوم بخصخصة الاتصالات الهاتفية والبريد ومؤسسات الكهرباء والمياه وسكك نقل الحديد والنقل الجوي وغير ذلك من المؤسسات، وتفتح الباب للمتاجرة بهذه الخدمات وتمنح الأسواق الحرية على اتخاذ القرار في كل الأمور، وحتى حماية

(١) هانس- بيتر مارتين- هار الدشومان- ترجمة عدنان عباس علي- فخ العولمة- عالم المعرفة لعدد ٢٣٨-الكويت- ١٩٩٨.

حقوق العاملين، وبذلك تتسبب في تعميق الأزمة التي أنتخبت هذه الحكومات من أجل معالجتها.

الكثير من الشركات الكبرى أغلقت أبوابها وسرحت عمالها في البلدان الصناعية، وهاجرت إلى البلدان الآسيوية وغيرها لتستفيد من الإعفاءات الضريبية، وقوانين الاستثمار التي توفرها تلك البلدان، وأجور العمال الزهيدة، ففي البلدان الآسيوية في منطقة المحيط الهادي يوجد نحو ١,٥ مليار عامل تتراوح أجورهم اليومية بين دولارين ونصف وأربعة وأربعين دولاراً، في حين لا يقل الأجر اليومي في أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة عن ٩٥ دولاراً ويصل في الولايات المتحدة وأوربا الغربية عن ١٣٠ دولاراً، وفي ألمانيا ١٩٨ دولاراً.

لقد اجتمع في فندق فيرمونت في سان فرانسيسكو عام ١٩٩٥ لفيف من قادة على مستوى العالم من أمثال جورج بوش الأب ومارجريت تاتشر ورئيس مؤسسة CNN، وإلى جانب لفيف من كبار أقطاب العولمة في عالم الكمبيوتر والمال، وأساتذة الاقتصاد في جامعات ستانفورد وهارفرد وأكسفورد وغيرهم فبلغ عددهم نحو ٥٠٠ شخصية ومنهم غرباتشوف آخر رئيس للاتحاد السوفييتي الذي وصف هذا الاجتماع الذي يجمع قادة العالم في مجالات السياسة والاقتصاد والمال وعلماء من مختلف القارات بأنه "هيئة خبراء جديدة". وكان المطلوب تبيان معالم الطريق إلى القرن الحادي والعشرين، هذه الطريق التي "ستفضي إلى حضارة جديدة".

دام الاجتماع ثلاثة أيام. وكانت القواعد الصارمة تجبر المشاركين بالابتعاد عن الخطابة. ولم يُسمح للمتحدث بأكثر من خمس دقائق للتكلم عن موضوعه، والمداخلة لا تزيد عن دقيقتين.

وخرج المجتمعون بنتائج تقول، "إن ٢٠ بالمائة من السكان العاملين ستكفي في القرن القادم للحفاظ على نشاط الاقتصاد الدولي".

وهذا يعني أن ٨٠ بالمائة من سكان العالم ستعيش على فتات موائد الأغنياء. لقد رسمت في فيرمونت الخطوط العريضة للنظام الاجتماعي الجديد: بلدان ثرية من دون طبقة وسطى تستحق الذكر.

ويرى الكاتب الأمريكي "جريمي ريفكن" مؤلف كتاب "نهاية العمل" بأن الثمانين بالمائة سيواجهون مشاكل عظيمة. ويرى آخرون أن المسألة ستكون في المستقبل هي: "إما أن تأكل أو تؤكل".

ونال اهتمام من كان في الاجتماع بشكل واسع المصطلح الذي طرحه زبجنيوبرجنيسكي للمناقشة "tittytai ment". وهذا بولندي المولد وكان مستشاراً للأمن القومي في إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر. وكان مهتماً بعد ذلك بالمسائل الجيواستراتيجية. ومصطلح برجنيسكي "مص حلم الأثداء" يستخدمه للإشارة إلى الحليب الذي يفيض عن ثدي الأم المرضع، والمتمثل في المساعدات الاقتصادية والاجتماعية التي تسد الرمق. وبمزيج من التسلية المخدرة والتغذية الكافية يمكن تهدئة خواطر سكان العالم المحبطين. كما يمكن إلهاء العاطلين عن العمل بمشاهدة الفضائيات والبرامج التلفزيونية والثقافة الاستهلاكية.

لقد بدأ التفاوت الطبقي جلياً في مختلف بلدان العالم وأصبح هؤلاء الأغنياء يسكنون في أحياء خاصة وتحت حراسة مشددة، وارتفعت ميزانيات وزارات الداخلية في مختلف بلدان العالم، وتقلصت ميزانيات التربية والتعليم والصحة، والشؤون الاجتماعية، وازدهرت شركات الحراسة الخاصة. وفي ولاية كاليفورنيا فاق الإنفاق على السجون ميزانية التعليم.

وديمقراطية العولمة التي تنحاز بشكل مطلق للأغنياء لها نصيب كبير في مظاهر التوترات الاجتماعية المتصاعدة في بلدان العالم (كالعداء للأجانب في البلدان الصناعية، وإهمال الفئات الفقيرة وما

ينجم عن ذلك من نزعات عنصرية ومظاهرات واحتجاجات، وانتشار الجريمة والعنف والمخدرات... الخ).

لقد تصور المفكر الكندي مارشال مال ماك لوهان بأن العالم سيصبح "قرية كونية متشابهة" ولكن تصوره لم يتحقق. وكثيراً ما يتم ترديد هذه الصورة على ألسنة الكثير من السياسيين والإعلاميين. وإذا توحدت عدة مليارات من الناس بمشاهدة حدث ما على شاشات التلفزيون هل يعني أن مستوياتهم المعاشية تقاربت؟ بالطبع لا.

لقد صور مؤلف الكتاب فخ العولمة هانس بيترمان وهارالد شومان العولمة بشكلها الحالي بأنها مدمرة للحياة الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي.

رابعاً- العولمة السياسية:

السياسة على العكس من الاقتصاد والثقافة حيث بقيت محصورة ضمن النطاق المحلي. والدولة تحرص كل الحرص على عدم التفريط بها. واحتكار الدولة للسياسة مرتبط بمفهوم السيادة. وربما تكون السياسة لارتباطها بالمحلية من أكثر الأبعاد الحياتية مقاومة للعولمة، التي تدعو لإلغاء الحدود الجغرافية، أمام الاقتصاد والثقافة.

وعلى الرغم من المقاومة التي تبديها السياسة والدولة القومية للعولمة، تبقى العولمة السياسية مشروع مستقبلي لاحق للعولمة الاقتصادية والثقافية.

لقد بدأت تتراجع هيمنة الدولة وأصبحت سياستها قابلة للاختراق أكثر من أي وقت مضى، ولم تعد هي صاحبة القرار الوحيد، ولم تعد مسؤولة مسؤولية كاملة عن أفرادها وحدودها واقتصادها وبيئتها وأمنها.

وأصبحت العولمة السياسية ترتبط بمجموعة من القوى العالمية والإقليمية الجديدة التي برزت خلال عقد التسعينات، والتي أصبحت

تنافس الدولة في المجال السياسي وصنع القرارات. وأبرز هذه القوى العالمية الوحدة الأوربية التي أصبحت تمتلك عملة نقدية هي اليورو، بعد تنازل الدول الأوربية عن سيادتها في مجال السياسات النقدية وربما تتطور الأمور في المستقبل لتصل إلى حد الوحدة السياسية من خلال ظهور الولايات المتحدة الأوربية. والتخلي التدريجي عن السيادة للدول الأوربية، يعكس طموحاتها بأن تصبح منافسة للولايات المتحدة الأمريكية[1].

وفي الآونة الأخيرة ارتبطت العولمة السياسية بظهور مجموعة من القضايا والمشكلات العالمية الجديدة التي تتطلب تعاون دولي وجماعي للتغلب عليها ومن أهمها ما يلي:

-تزايد المشكلات العالمية العابرة للحدود وتصاعد حدتها: ومن أهمها المشكلات البيئية والتلوث والتدهور البيئي، وبروز مشكلة ارتفاع حرارة الأرض، وفجوة طبقة الأوزون، والتصحر، وتدمير الغابات، وتراكم النفايات وخاصة النووية منها. والانفجار السكاني وقضية الفقر والمجاعة في العالم. ومشكلة المخدرات، والعنف والإرهاب الدولي، والأمراض الفتاكة، وجرائم غسيل الأموال، والهجرة غير المشروعة وغيرها.

-تفاقم مشكلات العالم الثالث: وأهمها الحروب الداخلية التي تدور رحاها بين الفينة والأخرى وخاصة في قارتي أفريقيا وآسيا، والصراعات المسلحة بين الدول. والأزمة الاقتصادية، والفوارق الطبقية وغيرها. ولا تستطيع الدول الغنية أن تحصن نفسها من هذه المشكلات، وهذا يؤكد حقيقة الترابط العالمي.

(١) مجلة عالم الفكر -المجلد الثامن والعشرون- العدد الثاني- مرجع سابق- ص٨٠-٨٧.

-تنامي دور المجتمع المدني العالمي (المنظمات الدولية غير الحكومية):

لقد نشطت في الآونة الأخيرة هيئات واتحادات دولية مستقلة عن الحكومات، وقد يكون لها فروع وأعضاء في العديد من دول العالم، وتهتم هذه المنظمات الدولية في بعض القضايا المهنية والعالمية كحقوق الإنسان، ومساعدة اللاجئين وضحايا الحروب والأوبئة والكوارث، ومراقبة الانتخابات وغير ذلك.

-اتساع مجالات عمل الأمم المتحدة؛ على الرغم من ترهل مؤسسات الأمم المتحدة فقد وسعت، وأصبحت نشاطاتها في السنوات الأخيرة. وأصبحت تهتم بقضايا التنمية والتحول الديمقراطي و حقوق الإنسان ومكافحة الجريمة والمخدرات وحماية البيئة، إضافة إلى حفظ السلم والأمن الدوليين.

-انهيار النظام الدولي القديم وبروز ملامح نظام عالمي جديد: بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق بدأت تظهر ملامح نظام عالمي جديد وحيد القطب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وتزايد دورها في السياسة الدولية وخاصة بعد حرب الخليج، مما جعل البعض يربط العولمة بالأمركة بسعيها لصياغة النظام العالمي طبقاً لمصالحها. وانتهاجها سياسة مزدوجة في تعاملها مع دول العالم في قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان طالما يحقق مصالحها ذلك.

وفي الآونة الأخيرة تحولت الكثير من دول العالم إلى أنظمة ديمقراطية. وكان لبعض عناصر العولمة دور في ذلك. إذ أن ثورة المعلومات وسرعة الاتصالات خلقت واقعاً جديداً، فلم يعد بمقدور أي نظام سياسي مهما بلغت درجة بطشه، أن يخفي ممارساته عن العالم الخارجي.

تؤكد القضايا الآنفة الذكر أن الكثير من المشكلات يصعب حلها على المستوى المحلي، بل إن الكثير من الدول لم تعد تسيطر على

شؤونها الداخلية. وهذا يعني أنها لا تتمتع بالسيادة المطلقة والاستقلالية في تقرير أمورها من خلال أجهزتها وسياساتها الداخلية.

خامساً- العولمة الثقافية:

ما تزال العولمة الثقافية تتخلف عن العولمة الاقتصادية وهي لم تكتمل بعد كما اكتملت هذه الأخيرة. وإذا كانت دول العالم تتنافس للأخذ بسلع ومنتجات وخدمات العولمة الاقتصادية، فهي أكثر تردداً وتمهلاً في اتجاهها نحو مفاهيم وأفكار العولمة الثقافية. وما تزال شعوب ومجتمعات العالم غير مطمئنة من العولمة الثقافية وغير مرتاحة للتعامل معها.

وظهرت العولمة الثقافية في التسعينات من القرن العشرين حيث ازداد الحديث عنها. وتقاربت الثقافات من بعضها أكثر من أي وقت مضى، بما في ذلك أشد المناطق الثقافية انعزالاً ورغبة في الانعزال. ولا يعني هذا ذوبان الثقافات أو الحضارات في بعضها بعضاً. ربما يكون الهدف النهائي للعولمة الثقافية ليس خلق ثقافة عالمية واحدة، وإنما خلق عالم بلا حدود ثقافية. وبالطبع مثل هذا الهدف من المستبعد أن يتحقق قريباً.

وفي ظل العولمة الثقافية فقدت الدولة القدرة على التحكم في تدفق الأفكار والقيم بين الشعوب. كما فقدت السيطرة على التداول الحر للأفكار والمعلومات عبر التقنيات ووسائل الإعلام الحديثة. ففي العالم اليوم أكثر من ألف قمر صناعي ومن المتوقع أن يزيد هذا العدد إلى ألفي قمر صناعي قريباً والتي تربط العالم ببعضه البعض بنقل الأحداث والأفكار والأخبار إلى جميع أنحاء العالم.

وأصبحت السياحة إحدى أدوات العولمة الثقافية التي تخلق نوع من التواصل عن قرب بين سكان العالم. وكان لتقدم النقل وسرعته ورخصه دور كبير في زيادة عدد السواح وتلبية رغبة هؤلاء في التعرف على حضارات وعادات الشعوب البعيدة والقريبة.

وفي ظل العولمة الثقافية يزداد الوعي بعالمية العالم ووحدته، ولكن لا يعني هذا أن الهوية الثقافية الوطنية ستتراجع، أو أن الولاء للأمة والجماعة والأسرة مصيره السقوط. وإن التواصل مع القضايا العالمية كقضايا البيئة والمشاكل السكانية والفجوة بين الأغنياء والفقراء لا يعني نسيان الاهتمامات اليومية والمحلية الوطنية.

ومن الممكن للعولمة الثقافية أن تتجه نحو صراع الحضارات، أو نحو هيمنة ثقافية واحدة على الثقافات الأخرى. ويؤيد "صمويل هنتجتون في كتابه صراع الحضارات" فرضية أن الثقافة هي المسبب الأكبر للانقسام بين الشعوب.

والمناطق الحضارية الكبرى كما يذكرها "صمويل هنتغتون" المنطقة الحضارية الأولى هي الأنكلوسكسونية، والتي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوربا الغربية، وهي التي تقود العالم حالياً، وتحقق إنجازات علمية ومادية كبيرة. والمنطقة الحضارية الثانية هي البوذية والكونفوشية والهندوسية، وتضم معظم دول جنوب شرق آسيا وهي تنافس الحضارة الأنكلوسكسونية تكنولوجياً وصناعياً ومالياً. المنطقة الحضارية الثالثة هي الحضارة السلوفاكية والأرثوذكسية وتضم روسيا ومعظم دول أوربا الشرقية.

المنطقة الحضارية الرابعة وهي الحضارة الإسلامية وتضم الدول العربية وإيران وباكستان وأفغانستان وماليزيا وأندونيسيا وعدد من الدول الأفريقية، وتعاني اليوم من التعثر. المنطقة الحضارية الخامسة هي الحضارة الكاثوليكية وتضم دول جنوب أوربا ودول أمريكا اللاتينية.

والحضارة الأخيرة هي الحضارة الزنجية في أفريقيا وتعاني من مشكلات عديدة كالفقر و عدم الاستقرار السياسي[1].

(١) مجلة علم الفكر العدد الثاني- ١٩٩٩- مرجع سابق- ص٧٤-٧٩.

وإن احتمال دخول هذه المناطق الحضارية في حروب مستقبلية أمر وارد مستقبلاً، وخاصة أن الحضارة الأنكلوسكسونية تحاول فرض نفسها، وتشعر الحضارة الإسلامية بأنها مستهدفة في قيمها وقناعاتها من قبل الحضارة الأنكلوسكسونية.

ويمكننا القول إن الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر بشكل كبير على حركة المرور الكونية في مجال المعلومات والأفكار. فالأفلام والبرامج التلفزيونية والموسيقى وبرامج الكمبيوتر الأمريكية، هي الأكثر رواجاً ومشاهدة في كوكبنا. وأصبحت تؤثر في أذواق وتطلعات الأمم. وينظر إليها في كثير من الأحيان بأنها مفسدة.

ويبين الشكل (٤٦) نصيب أمريكا من السوق العالمية من برامج الكمبيوتر، والموسيقى سابقة التسجيل، والكتب العالمية.

وأصدرت فرنسا وكندا قوانين تحظر نشر ونقل مواد أجنبية (أمريكية) مأخوذة من الأقمار الصناعية عبر حدودها أو إلى بيوت مواطنيها، كما تقوم الكثير من الدول الآسيوية من عرقلة وصول برامج الكمبيوتر الأمريكية، بهدف إبعاد ما يبثه الأمريكيون من وجهات نظر سياسية وعادات وما يمكن اعتباره فحشاً.

إن رجال الأعمال في مختلف بلدان العالم، في بيونس آيريس، ولوس أنجلوس، ومكسيكوسيتي، ونيويورك، وباريس، وسنغافورة، وطوكيو، وموسكو، "يقرأون جميعاً الصحف نفسها، ويرتدون البدلات نفسها، ويقودون السيارات نفسها ويستمعون الموسيقى نفسها".

في الوقت الذي تتسم الثقافة شعوبهم، هم أدركوا أن المنافسة في السوق العالمية تتطلب فهم التكيف مع ثقافة السوق(١).

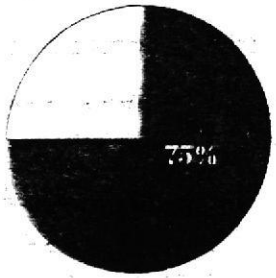
(١) مجلة الثقافة العالمية- العولمة وصدام الحضارات- العدد ٨٥- الكويت- ١٩٩٧. ص٣٠-٣١.

تصدير الأفكار الأمريكية

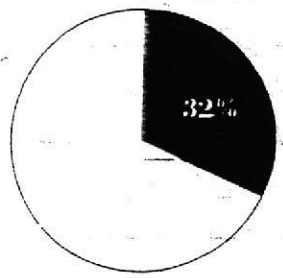
نصيب أمريكا من السوق العالمية من برامج الكمبيوتر سابقة التجهيز (1994)



نصيب أمريكا من السوق العالمية لموسيقى سابقة التسجيل



نصيب أمريكا من سوق الكتب العالمية (1995)



الأرقام تقديرية استناداً إلى حجم المملوك للولايات المتحدة والمرخص بتصنيعه في الخارج مضافاً إليه حجم المبيعات المحلية في العام 1996

المصدر: Business Software Alliance, Recording Industry Association of America, Euromonitor Plc.

وتقدر معاملات صناعة الاتصالات في العالم في عام ٢٠٠٠ بنحو ألفي مليار دولار أمريكي، أي نحو ١٠% من التجارة العالمية، وبلغ رأسمال صناعة الراديو والتلفزيون في الولايات المتحدة بنحو ٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٥، وحققت أرباحاً نحو ١٥ مليار دولار وذلك في الأشهر العشرة الأولى من العام المذكور.

وتحتل صادرات المنتجات الثقافية الأمريكية المرتبة الثانية بعد الطائرات، وبلغت قيمة الأفلام المصدرة لأوربا نحو ٣,٧ مليار دولار وذلك في عام ١٩٩٢. وتحاول أوربا الموحدة مواجهة التحديات الاقتصادية والثقافية التي تفرضها صناعة المعلومات والترفيه الأمريكية[١].

من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية والسياسية أن تسود اللغة الإنكليزية، وإذا كان العالم يتحرك باتجاه معايير مشتركة في مجالات الاتصالات، والأمان فستكون هذه المعايير معايير أمريكية، وإذا كان العالم سيصبح مترابطاً من خلال الإذاعة والتلفزيون والموسيقى فإن البرامج ستكون أمريكية. وفي حال كان يتم تطوير قيم مشتركة، فإنها ستكون قيماً يرتاح إليها الأمريكيون.

سادساً- أذرع العولمة (أدوات العولمة):

تمتد أذرع العولمة في مختلف بلدان العالم، من خلال الشركات المتعددة الجنسية التي تقفز فوق حدود الدول والقيم الإنسانية وهدفها الوحيد الربح وجمع الثروة. ويعد صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية الحرة من الأدوات الطيعة لفرض الشروط على الدول الضعيفة للسير في طريق العولمة. وسخرت قوى العولمة الثورة العلمية والتكنولوجية وتقدم تقنية المعلومات والاتصالات في العقد الأخير من القرن العشرين لتصبح الطاقة المولدة والمحركة للعولمة.

- الشركات المتعددة الجنسية:

يوجد في العالم نحو ٣٧ ألف شركة عابرة للحدود تتوزع في دول العالم مع فروعها البالغ عددها نحو ١٧٠ ألف. ومنذ التسعينات من القرن الماضي أصبحت هذه الشركات تقبض بصلابة على

(١) عالم الفكر المجلد الثامن والعشرون -العدد الثاني- مرجع سابق.

الاقتصاد العالمي، ومن خلال مليارتها التي تتنقل بسرعة الضوء تحدد أسعار الصرف الأجنبي، والقوة الشرائية لبلدان العالم، وعملاتها إزاء بقية عملات بلدان العالم، وتتوزع الشركات الكبرى في بعض البلدان كالتالي: اليابان ٦٢ شركة، والولايات المتحدة الأمريكية ٥٣، وسويسرا ٨١، وألمانيا ٢٣، وفرنسا ١٩، وبريطانيا ١١، وكوريا الجنوبية ٦، وإيطاليا ٥، وهولندا ٤ شركات.

وقد أفرزت هذه الشركات فئات اجتماعية عابرة للقارات، إذ أن ٣٥٨ شخصاً من أصحاب المليارات يملكون من الثروة ما يملكه نحو نصف سكان العالم.

وهكذا تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات هي الأداة الرئيسية للعولمة، فمن خلالها تتم عملية عولمة رأس المال والإنتاج والتصريف، وانتقال المعلومات وشبكة الإعلام وغير ذلك.

وقد تلجأ بعض الشركات الكبرى إلى التخصص في إنتاج سلعة ما بمختلف مراحل إنتاجها، دون أن تتركز في بلد واحد. وقد تلجأ الشركات المتعددة الجنسية إلى تعدد الأنشطة التي تعمل بها دون أن يكون هناك رابطة بين المنتجات المختلفة وعلى سبيل المثال "شركة التليفون والتلغراف الدولية" تملك شركة فنادق شيراتون، وتعمل شركة "تايم وارنر" بعدد كبير من شركات النشر والإعلام والملاهي، مثل ستوديوهات هوليوود وشبكة (CNN) والتلفزيون بالكابل.

وتعد ظاهرة اندماج الشركات والمصارف ظاهرة نشطة في الآونة الأخيرة. حيث تبتلع الشركات الكبرى الشركات والمصارف الأضعف منها. ويسمي البعض هذه الظاهرة "التكامل المعولم"، والبعض الآخر "وليمة المفترسين" والهدف من هذه العملية تقوية القدرة التنافسية للشركات العملاقة. إلا أن لهذه العملية سلبيات عديدة منها تصريح أعداد كبيرة من العمال، وإضعاف سيادة الدولة الوطنية،

وقدرة الحكومات على ممارسة الرقابة، كما تقضي على دور النقابات العمالية.

وفي النصف الأول من عام ١٩٩٩ تمت نحو ٢٥٠٠ عملية اندماج وابتلاع عبر الحدود، قُدرت قيمتها بـ ٤١١ مليار دولار.

وجرت عمليات اندماج لشركات عديدة تعمل في مجالات عديدة منها صناعة السيارات والطائرات والألومنيوم.

وفي القطاع المصرفي، أعلنت ثلاثة مصارف يابانية عن تشكيل شركة عملاقة ابتداء من خريف عام ٢٠٠٠، مما سيؤدي إلى ولادة أكبر مجموعة مصرفية في العالم برأسمال قدره ٤٢ مليار دولار. وفي حال نجاح مشروع الدمج الفرنسي لبنوك "ناسيونال دي باري" و "سوسيتيه جنرال" و "باريبا" فإنه ستظهر المجموعة المصرفية الثالثة في العالم برأسمال قدره ٩٥٧ مليار أورو[1].

وتحل الشركات المتعددة الجنسية محل الدول القومية في الآونة الأخيرة. وتقوم هذه الشركات بتطوير استراتيجيات اقتصادية ومالية عالمية لتستطيع التحرر من وصاية الدول والسيطرة عليها. وعلى سبيل المثال حققت الشركة الأمريكية "جنرال موتورز" عام ١٩٩٦ مبيعات قيمتها ١٧٠ مليار دولار وهذا المبلغ يقترب من الناتج القومي للدنمارك وهو ١٧٥ مليار دولار.

لقد أصبحت الشركات العابرة للقارات ترعب الحكومات وتخيب وتجر الجميع مما لديهم من سطوة. من بين ما يقارب من أربعين ألف شركة تمتلك مصانع في ما يزيد عن ثلاث دول، وصلت قيمة مبيعات المائة الكبرى منها إلى نحو ١,٤ بليون دولار في العالم الواحد. وتسيطر الشركات المتعددة الجنسية على ثلثي التجارة

(١) مجلة العربي -العدد ٤٩٤- الكويت- عام ٢٠٠٠- ص٣٩-٤٢.

العالمية. لذلك أصبحت هذه الشركات محور العولمة والقوة الدافعة لها.

لقد أصبحت الشركات العابرة للقارات تستنزف أموال الدولة وتفرض شروطها وتلقي كل التسهيلات مثل الحصول على قطع الأراضي وكل ما هو ضروري من البنى التحتية كالماء والكهرباء والطرق والسكك الحديدية بلا ثمن. وتقيم شركة مرسيدس معملاً للسيارات في فرنسا من فئة الحجم الصغير، وسيتحمل دافعو الضرائب في فرنسا ودول الاتحاد الأوربي الأخرى نحو ربع المبالغ المستثمرة، إضافة إلى الإعفاءات الضريبية المتوقعة، وبذلك تدفع الدولة نحو ثلث المبالغ المستثمرة. ومثال آخر ولاية ألاباما الفقيرة نسبياً في الولايات المتحدة الأمريكية، فعندما أقامت شركة مرسيدس بنز مصنعاً هناك تحملت ٥٥% فقط من مجموع بناء المصنع.

وتقوم الشركات الكبيرة بتشغيل الأيدي العاملة الرخيصة وفي حال مضايقتها في البلدان التي ترفع أجور العمال تقوم بنقل الشركات أو فتح فروع لها في دول أخرى تتوافر فيها الأيدي العاملة الرخيصة. ومثال ذلك فتح فروع لشركات عملاقة متخصصة في صناعة الكمبيوتر والبرمجيات في الهند في مدينة بنجالورا، حيث أمنت لهم حكومة نيودلهي كل ما هو ضروري من مكاتب مكيفة وبنية تحتية ووسائل اتصال عبر الأقمار الصناعية. ومن الشركات التي كان لها فروع في تلك المدينة شركة سيمنز، وتوشيبا، وميكروسوفت، ولوتس.

وتحققت مبيعات بقيمة وصلت إلى ١,٢ مليار دولار. إلا أن زيادة أعداد السيارات في مدينة بنجالورا بسبب الازدهار تسبب في تلوث الهواء لدرجة لا تطاق، لذلك غادرتها ورش صناعة برامج الكمبيوتر مفضلة بونا عليها.

٢-منظمة التجارة العالمية الحرة:

لقد ارتقت اتفاقية الغات (الاتفاقية العامة بشأن التعرفة الجمركية) (GATT) من مستوى الاتفاقية إلى مستوى المنظمة هي المنظمة العالمية للتجارة الحرة (WTO) والتي أصبحت سارية المفعول من بداية عام ١٩٩٥ وتشمل المنظمة ثلاثة مجالس متخصصة هي:

-مجلس التجارة في السلع.

-مجلس التجارة في الخدمات.

-مجلس التجارة في حقوق الملكية الفكرية.

إن ارتقاء اتفاقية الغات إلى منظمة عالمية لا يتعلق بالتسمية فقط بل بالمضمون.

وتضم منظمة التجارة العالمية في عضويتها أكثر من ١٤٠ دولة وهناك نحو ٣٠ دولة أخرى تمر في المراحل المختلفة من إجراءات الانضمام إلى عضويتها. وتعهدت الدول التي انضمت إلى المنظمة بخفض الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية، وإزالة كل العوائق التي تقف أمام تدفق السلع والخدمات.

ولمنظمة التجارة العالمية موقع متقدم في العولمة الاقتصادية، حيث تتولى إدارة العالم تجارياً، من خلال تطبيق مبادئها ويأتي في مقدمتها مبدأ الشفافية التامة تجاه المعلومات والممارسات التجارية. وقرارات المنظمة ملزمة لجميع الدول بما في ذلك الدول العظمى.

وتهدف منظمة التجارة العالمية إلى فتح الأسواق وانتقال السلع بحرية تامة على الصعيد العالمي، على أمل تنشيط التجارة العالمية وزيادة النمو الاقتصادي العالمي وتحقيق الرفاهية لشعوب العالم كما تدعي العولمة ومؤسساتها[1].

(١) مجلة عالم الفكر العدد الثاني- ١٩٩٩- مرجع سابق- ص٧١-٧٢.

ومنظمة التجارة العالمية لا تعطي أية فوائد مباشرة وإنما هي الإطار الذي يؤمن القواعد، فإذا كانت الدولة قادرة على المنافسة فيمكنها المنافسة، وهذا لا يعني أن كون الدولة عضوة في منظمة التجارة العالمية أن دخلها القومي سيزداد، ويمكن القول إذا كانت القواعد الاقتصادية التي تتبعها سليمة ستزداد قدرتها التنافسية وفي حال تعرض الدولة لصعوبات في التصدير فإن المنظمة لا تأتي لنجدتها[1].

ويرى أودينـي كيسي الخبير في منظمة التجارة العالمية أن المنظمة تدار من قبل أعضائها ولا يوجد فيها قوانين وأنظمة جاهزة وإن كل ما يُقدم لها هو مجال للبحث والتفكير أو التفاوض، لذلك على الدول النامية أن تحضر دائماً هذه المناقشات والمفاوضات لكي تظهر وجهات نظرها ولكي تجعل رأيها مسموعاً في هذه المنظمة، وإن القرارات في المنظمة تتخذ على أساس الإجماع فالموضوع ليس موضوع قوة أو عدم قوة، أو اقتصاد ضعيف أو اقتصاد قوي. ولكن أي ديموقراطية تكون بين القوي والضعيف، وشراكة الذئب والحمل، وهل تستطيع الدول النامية منافسة الدول المتقدمة؟.

وتم تعزيز منظمة التجارة العالمية بتوقيع ٧٠ دولة على اتفاقية الخدمات المالية عام ١٩٩٧، وبذلك تم فتح قطاع الخدمات المالية لتلك الدول، والتي تجري في أسواقها نحو ٩٥% من تجارة المصارف والتأمين والأوراق المالية.

لقد خططت منظمة التجارة العالمية لعقد جولة الألفية من المحادثات التجارية، وتتناول موضوعات تتصل بالزراعة والتجارة في سياتل في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في الفترة الواقعة بين (١٩٩٩/١٢/٣-١١/٢٩) إلا أن المظاهرات وأعمال الشغب المنظمة

(١) صالح وهبي- منظمة التجارة العالمية الحرة وتأثيرها في الاقتصاد السوري- الندوة الجغرافية الثالثة- دمشق- ١٩٩٩.

جعلت المحادثات تنهار. وبعدما حدث في سياتل يرى الكثيرون أن عهداً جديداً من التصدي للتجارة الحرة، وللعولمة قد بدأ بقوة وبالفعل هذا ما حدث. وإننا نلاحظ أن ما من اجتماع يعقد في ظل العولمة أو مؤسساتها إلا المظاهرات تكون لها بالمرصاد. وإن ما حدث مؤخراً في نابولي من مظاهرات ضد العولمة يؤكد ذلك. فإن نقل الاجتماع من داغوس إلى نابولي خوفاً من المظاهرات لم ينفع شيئاً، كما أن حشد الآلاف من رجال الشرطة لم يستطع منع التظاهر وحصول الاشتباكات مع رجال الشرطة حيث جُرح نحو ٤٠ شخصاً في نابولي بتاريخ ٢٠٠١/٣/١٧م[1].

كما جرت مظاهرات ضد العولمة في براغ عام ٢٠٠٠م. والذي يدفع الناس إلى التظاهر هو اشتداد مخاوفهم من حصول فقر من نوع جديد وتلاشي الطبقة الوسطى من المجتمع، وتنامي البطالة في العالم وعدم الاهتمام بما يحصل من تدمير للبيئة، كما يدعون لوضع قواعد جديدة للتجارة العالمية تكون أكثر عدلاً.

٣-صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

يعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من الوكالات أو المؤسسات الأساسية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة "IMF". ويرأس هذه المؤسسة الفرنسي "ميشيل كاميديسو" والتي أصبحت تعد من أكبر المؤسسات العالمية مدعاة للجدل، والتي يعمل بها نحو ٣ آلاف موظف. وتلجأ الحكومات إلى هذه المؤسسة عندما تعجز عن سداد ديونها أو عندما تعصف بها أزمة اقتصادية تكون غير قادرة على حلها.

---

(١) لمزيد من المعلومات عن معارضي العولمة وعن "لوري ولاش" التي تقود الحملة ضد العولمة والتي أصبحت مديراً لجماعة "المواطن العادي غير الحكومية" والتي قادت المظاهرات في سياتل راجع مجلة الثقافة العالمية "الوجه الآخر للعولمة" العدد ١٠٣/٢٠٠٠م.

ولكي تحصل الدول على قروض من هذه المؤسسة الدولية عليها أن تلتزم بالوصفة المقدمة لها بتطبيق برامج تقشف صارمة وتقليص للأجهزة البيروقراطية فيها حتى لو أدى الأمر إلى تصريح عدد كبير من العمال ورفع الدعم عن بعض السلع والخدمات الأساسية. وبعد مناقشات قد تمتد سنوات عديدة يتم أخذ تعهد بتطبيق الوصفة كشرط لأخذ القرض، ولا يتم المصادقة على إعطاء القرض إلا بعد تصويت وموافقة الدول الغنية الممولة للصندوق وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان وفرنسا وبريطانيا.

لقد وضع ميشيل كاميديسو نفسه في أزمة حقيقية في عام ١٩٩٥ عندما اتخذ قراراً شخصياً بمساعدة المكسيك لتجاوز أزمتها المالية وبرّر ذلك لإنقاذ العالم من كارثة مالية واقعة لا محالة.

وبدأت الأزمة في المكسيك عندما قررت تخفيض قيمة عملتها ١٥% أي نحو خمسة سنتات أمريكية. وكان أصحاب رؤوس الأموال قد استثمروا نحو ٥٠ مليار دولار أمريكي في المكسيك. وعند سماعهم بتخفيض العملة المكسيكية "البيزو" خافوا من فقد جزء من أموالهم وبدأوا بسحب أموالهم، وبعد أن سبقهم رجال الأعمال المكسيكيين بنقل أموالهم خارج المكسيك وذلك كانوا أول من سمع بقرار تخفيض العملة بسبب قربهم من صناع القرار. وأصبحت العملة المكسيكية مهددة خلال أيام قلائل بفقد المزيد من قيمتها، وخاصة بعد أن حاولت المكسيك السيطرة على الوضع بشراء البيزو بقيمة نصف مليار دولار يومياً، حتى أصبحت غير قادرة على دفع ما تستورد من سلع. ولم تفلح في حل الأزمة. وخافت الولايات المتحدة من الأزمة وذلك لارتباط آلاف فرص العمل فيها بالتجارة مع المكسيك. وأعلن الرئيس الأمريكي كلنتون في تلك الفترة بأن الحكومة الأمريكية ستقف إلى جانب المكسيك وستضمن على عاتقها

قروض بقيمة ٤٠ مليار دولار. وبذلك لا ينبغي لأحد الخوف من أن تعجز المكسيك عن تسديد ما بذمتها من ديون للأجانب.

وتصريح كلينتون لم يؤد إلى حالة الفرج، وخاصة أنه لم يضمن موافقة الكونغرس. وهكذا بدأت عملة المكسيك بالهبوط يومياً.

وكان ميشيل كامديسو قد تمكن خلال أسبوعين أخذ موافقة الهيئات صاحبة القرار مبلغ قدره ٧.٧ مليار دولار، وهذا أكبر مبلغ تجيز لوائح صندوق النقد الدولي منحه. ولكن المبلغ لن يكفي ويلزم أكثر من عشرة مليارات أخرى على الأقل لإنقاذ المكسيك.

وقرر ميشيل كامديسو منح المكسيك قرضاً بقيمة عشرة مليارات أخرى، أي ما مجموعه ١٧,٧ مليار دولار. وبذلك قد أهمل كل قواعد الصندوق وجازف بمستقبله المهني وبسمعة مؤسسته.

وبمساعدة صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية والحكومة الكندية قد صار متاحاً منح المكسيك، ومن دون موافقة الكونغرس، قرضاً تزيد قيمته على ٥٠ مليار دولار لمواجهة الأزمة المالية في المكسيك.

وهكذا وخلال أقل من ٢٤ ساعة قرر رجال عددهم لا يزيد عن أصابع اليدين عن تمويل أكبر قرض مساعدة منذ عام ١٩٥١. وتم كل ذلك بعيداً عن كل الرقابة البرلمانية، وبأموال دافعي الضرائب في الدول الغربية. ولم يتفوق على هذه المساعدة سوى المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة لأوربا بعد الحرب العالمية الثانية لإعمار ما دمرته الحرب.

وقال مدير صندوق النقد الدولي كامديسو معلقاً على الأزمة "كانت الأزمة الكبيرة الأولى في عالمنا الجديد، عالم الأسواق المعولمة". وأنه كان يتعين عليه أخذ قرار دون أخذ التكاليف بالحسبان، وإلا "كانت قد اندلعت كارثة عالمية حقاً وحقيقية".

وتم توجيه انتقادات شديدة على هذا القرض الذي قدم للمكسيك. وعلق الاقتصادي "ريمر دي فريس" على الهدف من القرض أنه كان "إنقاذ المضاربين". وعلق أستاذ الاقتصاد في جامعة كمبردج إن العملية برمتها لم تكن في الواقع "سوى هدية قدمها دافعوا الضرائب إلى الأثرياء".

ورد مدير عام الصندوق الدولي على منتقديه قائلاً: مما لا شك فيه أن المضاربين قد جنوا ثمار المليارات الممنوحة. واعترف بصراحة، بأن "العالم في قبضة هؤلاء الصبيان".

بعد انتهاء الحرب الباردة وتفرد أمريكا بزعامة العالم فإنها تستخدم قوتها ونفوذها لتوظيف الأمم المتحدة ومؤسساتها الدولية لتحقيق مصالحها ومصالح حلفائها.

حتى أصبحت الأمم المتحدة تبدو فعالة في القضايا التي تريدها الولايات المتحدة، في الوقت الذي تهمش دورها في القضايا التي لا ترغب الولايات المتحدة أن يكون لها فيها دور.

ويضغط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الدول لكي تنتهج سياسات اقتصاد السوق، بما فيها تحرير التجارة وتشجيع عملية الخصخصة وسيطرة القطاع الخاص على السوق.

وترى "لوري سلاش" وزملائها في أنحاء العالم، أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من المؤسسات "الغير قابلة للإصلاح الحقيقي وأن من الواجب إلغاءها وحسب"[1].

سابعاً- سلبيات وإيجابيات العولمة:

يمكن القول إنه من الخطأ الفادح التعامل مع ظاهرة العولمة من باب الرفض المطلق أو القبول المطلق. فالتعامل معها بالرفض لا يعني تجنب مخاطرها، فلا تستطيع أية دولة العيش في عزلة وكأنها

(١) مجلة الثقافة العالمية- العدد ١٠٣ -الكويت ٢٠٠٠- مرجع سابق ص ٥٧.

في جزيرة فقدت الاتصال مع دول العالم الأخرى. كما أن القبول المطلق لها لن يمكن من جني ثمارها.

وتتضمن العولمة مزيج من الفرص والمخاطر المتداخلة. وهذا التداخل بين الفرص والمخاطر يخلق نوعاً من تفاوت المشاعر والمواقف تجاه العولمة. ويرى البعض أنه يجب الانغماس في العولمة للاستفادة من معطياتها. والبعض الآخر متخوف من العولمة ويرفض الانغماس فيها ويدعو إلى حماية الهوية الذاتية والثقافية التي تهددها العولمة.

إن تأثيرات العولمة على الدول النامية متفاوتة، من حيث حدتها، وذلك حسب طبيعة كل دولة، ومدى استعداد هذه الدول على التعامل مع هذه الظاهرة العالمية وإجراء إصلاحات جدية في مختلف المجالات لمواجهة التحدي المفروض والتقليل قدر الإمكان من السلبيات.

ويمكن ذكر أهم سلبيات العولمة كما يراها الكثيرون كالتالي:

-الفشل في تحقيق نسب نمو مرتفعة، وتفاقم مشكلة البطالة في العالم فمن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة في العالم إلى الضعف خلال السنوات القليلة القادمة. فالمنافسة في الاقتصاد المعولم لا تعرف الرحمة، ولم يعد هناك فرصة عمل آمنة، إذ تحولت رياح المنافسة في القرية المعولمة إلى إعصار خرب كل الإنجازات التي حققها العمال. لقد أخذ قسم كبير من العمال والموظفين يتحول من عقود عمل نظامية إلى عقود عمل مؤقتة من حيث عدد ساعات العمل أو من حيث مدة العقد. كما أن الأجور بانخفاض مستمر. وخلال الأزمة المالية التي عصفت في المكسيك في عام ١٩٩٥ فقد ٣ مليون عامل عملهم وانخفضت القوة الشرائية إلى النصف. وفي ألمانيا أكثر من أربعة ملايين فرصة عمل مهددة بالضياع بشكل شديد.

-القضاء على الطبقة الوسطى وتحويلها إلى طبقة فقيرة، وهي الطبقة النشطة ثقافياً وسياسياً واجتماعياً في المجتمعات المدنية، وهي التي أنتجت من صفوفها نخباً حملت لواء الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان، وهي التي وقفت في وجه تيارات التطرف بكل أنواعها، وقاومت قوى الاستغلال والاحتكار.

-تهديد النظام الديمقراطي في المجتمعات الليبرالية. وخضوع معظم الدول النامية لسيطرة المنظمات المالية الدولية وانشغال رجال السلطة فيها بمكافحة البطالة والعنف والجريمة والأوبئة القاتلة.

-زيادة الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة في المجالات الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية. ويضم العالم حالياً أكبر نسبة للفقراء من مجمل سكان الأرض هي الأعلى في التاريخ.

-نقل الصناعات من الدول الرأسمالية الغنية إلى دول أخرى لاستغلال الأيدي العاملة الرخيصة أو لتفادي تلوث البيئة في البلدان الغنية.

-إهمال البيئة والتضحية بها. فمن المتوقع أن ترتفع كمية الغازات الملوثة للبيئة بمقدار يتراوح بين ٤٥-٩٠%. وأصبح ارتفاع مستوى البحار لا مفر منه إذا بقيت كمية غاز ثاني أوكسيد الكربون ترتفع بهذه النسبة. وهذا يهدد المدن الساحلية، إذ أن أربعة أخماس التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها عن نصف مليون نسمة تقع بالقرب من السواحل، من ضمن هذه التجمعات ثلاثة أخماس المدن العملاقة مثل نيويورك واستانبول وبومباي وبانكوك وغيرها. وكل هذه المخاطر المحتملة لا تجد أذناً صاغية في عصر العولمة.

-احتمال تفاقم الحروب الداخلية والإقليمية في دول الجنوب لعدم الاستقرار في النظام العالمي والأنظمة الداخلية في تلك البلدان.

-ازدياد نزعات العنف والتطرف، وتنامي الجماعات ذات التوجهات النازية والفاشية في المجتمعات الغربية، المرجّهة ضد المهاجرين الأجانب وخاصة من الدول الإسلامية والدول الفقيرة.

-ارتفاع نسبة الجرائم وجرائم القتل في العالم. إذ كان المتوسط العالمي لجرائم القتل في الفترة الواقعة بين عامي (١٩٨٠-١٩٨٤) ٥,٨٢ جريمة قتل لكل ١٠٠ ألف شخص. وخلال العشر سنوات التي تلت ذلك، ارتفعت معدلات القتل إلى أكثر من ٥٠% وزادت جرائم القتل في الدول الصناعية بنسبة ١٥%، و ٨٠% في أمريكا اللاتينية، و ١١٥% في الوطن العربي.

وتشير أحدث الأرقام المتاحة إلى أن جرائم القتل في تزايد مستمر ففي أفريقيا جنوب الصحراء هناك ٤٠ جريمة قتل لكل ١٠٠ ألف شخص، وفي أمريكا اللاتينية ٢٣ جريمة قتل لكل ١٠٠ ألف شخص. ويرتفع معدل جرائم القتل في بعض المدن كمدينة جوهانسبورغ في جنوب أفريقيا إلى ١١٥ لكل ١٠٠ ألف نسمة. وأظهرت دراسة أجراها البنك الدولي مؤخراً على أكثر من ٥٠ دولة، أنه كلما ازداد التفاوت في الدخل كلما ازداد معدل القتل.

ودل التقرير الذي أصدرته الأمم المتحدة عن الجريمة والعدالة لعام ١٩٩٩ إلى أن الضغط الاجتماعي والاقتصادي -الذي يقاس بالبطالة والتفاوت وعدم الرضا بالدخل- عامل رئيسي في ارتفاع معدل الجريمة.

كما أن انفجار شبكات وسائل الإعلام المتعدية للقومية وانتشار أفلام هوليوود وأفلام العنف بما فيها أفلام الكرتون ساعد على انتشار أعمال العنف. وخاصة في ظل تزايد أعداد أجهزة التلفزيون لكل ألف شخص، ففي عام ١٩٨٠ كان لكل ١٠٠٠ شخص ١٢١ جهاز، ارتفع إلى ٢٣٥ جهازاً في عام ١٩٩٥.

-ظهور طبقة فاحشة الثراء تسكن في أحياء خاصة تحت الحراسة المشددة وهي الطبقة التي صعدت على حساب الفقراء والطبقة الوسطى. وظهور مجتمع الخمس الذي يتمتع بكل شيء، في حين ٨٠% من السكان من الممكن أن يعيشوا على ما يجرد عليه مجتمع الخمس.

-هيمنة الثقافة الاستهلاكية وتهميش الثقافات الأخرى.

وللتخلص من السلبيات وجني ثمار العولمة تدر الاستطاع فلابد من اتخاذ بعض الإجراءات منها:

١-إجراء الإصلاحات الضرورية كالإصلاحات الإدارية والسياسية والتعليمية وتشمل إصلاح الترهل الإداري في أجهزة الدولة ورفع مستوى التأهيل والتدريب لرفع كفاءة الأيدي العاملة لمواجهة تحديات العولمة. وخلق قاعدة علمية تكنولوجية محلية. وإجراء الإصلاحات السياسية وتعميق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وترسيخ سيادة القانون.

٢-تعزيز التكامل الإقليمي بين الدول النامية لتعزيز قوة هذه الدول لمواجهة تحديات العولمة مجتمعين.

٣-التعامل مع القضايا العالمية بصورة ديمقراطية وعدالة. وإن معاناة الدول النامية لمشاكل مزمنة يستدعي مساعدة الدول الغنية لها والتعامل معها بصدق وعدالة أكبر مما هي عليه الآن، وحتى تستطيع الوقوف في وجه تحديات العولمة. ومما لا شك فيه إن تفاقم المشكلات في الدول النامية والعابرة للحدود سيؤثر على دول الشمال. لذلك لابد من التعاون المخلص للوصول إلى نتائج مرضية لكافة الأطراف.

وتعد العولمة بشكلها الراهن عامل يزيد الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة وهذه الأخيرة تتعمق وتستفحل فيها المشكلات الداخلية